تسرب الفتيات من التعليم وانعكاساته على أدائهن التربوى (رؤية تربوية)

إعداد

أ.د مجدي صلاح طه المهدى

رئيس قسم أصول التربية بكلية التربية جامعة المنصورة

مقدمة

أصبح من المعلوم أن حق التعليم هو حق كل شخص على ظهر البسيطة، وهذا الحق ليس منحة من أحد؛ لأنه حق محمي بموجب الشرع وبنصوص القانون، وأساس الحق في التعليم هو التزام الدولة بتوفير التعليم لأفرادها بدون تمييز، حتى يتم التمكين الحقيقى للجميع داخل المجتمع الذى يعيشون فيه، فالتعليم هو مفتاح التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهو الوسيلة الأكثر أهمية للحفاظ على هويات الأفراد الثقافية. وعلى هذا الأساس جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليؤكد في المادة السادسة والعشرين منه على أنه "لكل شخص حق في التعليم، ويجب أن يوفر التعليم مجانا، على الأقل في مرحلته الإبتدائية والأساسية، ويكون التعليم الإبتدائي إلزامياً ، ويكون التعليم الفني والمهني متاحا للعموم، ويكون التعليم العالي متاحا للجميع تبعا لكفاءتهم"

ومن هذا المنظور لم تآل الدولة المصرية أى جهد فى سبيل توفير هذا الحق لكل أبنائها، فعملت على جعل التعليم عاماً وإلزامياً وبالمجان، إلا أنه مازالت قضية التسرب من التعليم تمثل ظاهرة يكاد لا يخلو واقع تربوي منها، وإن تفاوتت في درجة حدتها وتفاقمها من مرحلة دراسية إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى، كما تتفاوت أيضاً بين الذكور والإناث، وبحسب الطبقات الاجتماعية والاقتصادية، فأصبحت من المشكلات التي تعترض التعليم، فعدم إكمال التعليم سواء للبنين أو البنات يعد مؤشراً لسلبيات قد لا تتضح نتائجها إلا عند الكبر، وبالذات عندما يجد الشخص

الذي لم يكمل تعليمه أن غيره قد انتظم في وظيفة مناسبة، وقد أكمل مستلزمات حياته الأخرى بينما هو لا يزال يراوح مكانه.

فالتسرب الدراسى مشكلة جديرة بالاهتمام باعتبارها من أصعب المشكلات، لما لها من آثار سلبية تؤثر في تقدم المجتمع وتطوره، وتقف حجرة عثرة أمامه، ولا سيما أنها تساهم بشكل أساسي في تفشي الأمية، وقلة اندماج الأفراد في التنمية، بحيث يصبح المجتمع الواحد خليطا من فئتين؛ فئة المتعلمين وفئة الأميين، مما يؤدي إلى تأخر المجتمع نتيجة لصعوبة التوافق بين الفئتين في الأفكار والآراء. وهى ظاهرة لا تقتصر على جنس دون آخر، بل تمتد لتطالهما معاً، وإن كان انتشارها لدى النساء يفوق الرجال داخل المجتمع، فرغم كل المكاسب التي حققتها المرأة المصرية خلال السنوات الماضية حتي أنها وصلت إلى أعلى المناصب، إلا أن ظاهرة تسرب الفتيات من التعليم وعدم التحاق أعداد كبيرة منهن بالمدارس مازالت تخيم علي المجتمع، وتهدد باستمرار وجود نسبة كبيرة من الأمية لدي البنات، مما جعل وضع ترتيبها بين الدول بالنسبة للمرأة متأخرا، فقد كشف تقرير المجلس القومى للمرأة أن مصر هي رقم (111) في تقرير الأمم المتحدة الخاص بالمرأة، وذلك بسبب تأخر وضعها، حيث يبني التقرير علي وضع التعليم والصحة والدخل، ووضع المرأة المصرية متدهور في كل منها. (المجلس القومى للمرأة، 2016)

فمن بين المعايير التي يتم الاعتماد عليها في التعرف على الموقع الذي تحتله المرأة في أي من المجتمعات البشرية، ومن خلالها يتم التعرف على واقع ومستوى تلك المجتمعات، معيار دور المرأة ومكانتها في المجتمع إلى جانب الرجل، ومكانتها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومدى تمتعها بحريتها وحقوقها كاملة غير منقوصة، وفق ما اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة ECOSOC بالقرار رقم (2004/4) الذي أكد على أن إدماج منظور الجندر يشكل استراتيجية رئيسية فيما يتصل بالتنفيذ الكامل لمنهاج عمل بيكين، فقد أكدت وثيقة بكين على "أن مشاركة المرأة الكاملة في تصميم ورصد سياسات وبرامج

إنمانية تأخذ في الاعتبار المنظور الجندري، يكون من شأنها تعزيز استقواء (تمكين) المرأة (ECOSOC, 2012)

وما هذا الاهتمام إلا لتزايد أهمية دور المرأة في المجتمع من ناحية، فالمرأة التي تدرك حقيقة دورها، وتلتزم بواجباتها، وتحرص على ممارسة حقوقها، إنما تؤثر في حركة الحياة في مجتمعها تأثيرا بالغاً، يدفع به إلى مزيد من التقدم والرقي وملاحقة الركب الحضاري، على مستوى المجتمعات كافة. فللمرأة دور مهم فى إحداث التنمية الاجتماعية داخل المجتمع، ويقصد بها الإجراءات المتخذة لتحديث وتطوير المجموعات البشرية بهدف تحقيق وضمان الاستقرار الاجتماعي الذي يحقق أفضل وأحسن مستويات التنمية؛ بتنمية أفراد المجتمع اجتماعيا، ومشاركة الجميع في الأنشطة الاجتماعية والأعمال الخيرية للنهوض بالمجتمع، ونشر التعاون على البر والتقوى، وشعور الجميع بالروح الجماعية المشتركة، لأن العمل الجماعي فريضة شرعية و ضرورة بشرية وسنة كونية، فيشارك فيه جميع أبناء المجتمع من الرجال والنساء.

ومن ناحية ثانية يأتى تنفيذاً لما أكد عليه قادة الدول العربية فى اجتماعهم بتاريخ 2013/9/24 على هامش مؤتمر التنمية الإنسانية العربى حول على أهمية التعليم الذي يشمل الرجل والمرأة، وضرورة مواجهة ظاهرة تسرب الفتيات المسلمات من التعليم في البلدان الإسلامية، وتغيير التقاليد الثقافية والاجتماعية وتصحيح المفاهيم المغلوطة، بعد أن تسبب إهمال تعليم الفتيات لسنوات فى انتشار الأمية بينهن، في ظل تأثير التقاليد الاجتماعية التي تقلل من الاهتمام بحق المرأة في التعليم؛ مما أدى لتفشي الأمية في ظل ثقافة خاطئة ترى أن تعليم الفتيات مضيعة للوقت، مما يمثل التحدى الهام فى مجال التعليم يتمثل فى تسرب عدد كبير منه، وتردى نوعيته، بحيث يفقد هدفه التنموى الإنسانى فى تنمية كل أفراد المجتمع. (جامعة الدول العربية ، 2013)

ويأتى من ناحية ثالثة مواكباً للعديد من المؤتمرات التى تتحدث عن قضية المرأة، ومنها المؤتمرات التى تعقدها منظمة المرأة العربية، تنفيذاً لنص اتفاقية إنشائها ونظامها الداخلي التى تنص على أن للمنظمة مؤتمراً يعقد مرة كل عامين، يطلع على تقارير عمل المنظمة وكذلك على التجارب الوطنيـــة للدول الأعضاء. فكان مؤتمر البحرين 2006 تحت شعار "ست سنوات بعد القمة الأولى للمرأة العربية: الإنجازات والتحديات" والمؤتمر الثاني انعقد في 11-13 نوفمبر 2008 بدولة الإمارات العربية المتحدة تحت شعار "المرأة في مفهوم وقضايا أمن الانسان: المنظور العربي والدولي"، والمؤتمر الثالث كان في تونس عام 2010 تحت شعار " المرأة العربية شريك أساسي في مسار التنمية المستدامة"، والمؤتمر الرابع عام 2012 في الجزائر تحت شعار "المقاولة وريادة الأعمال النسائية في العالم العربي: قيادة وتنمية"، وكلها أكدت وأوصت بضرورة الحرص على تعليمها، ودعم دورها ومكانتها، ومنحها حق العمل في الميادين كافة، انطلاقاً من أهمية مكانتها في المجتمع ودورها في تحقيق استقرار الأسرة. (منظمة المرأة العربية، 2015)

ويأتى من ناحية رابعة من أن تسرب الفتيات هو لون من ألوان الهدر التربوى داخل المجتمع، فضلا عن كونه مظهرا من مظاهر الفشل في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أمام كافة الشرائح التعليمية، وأيضا الفشل في تحقيق الآمال التي عقدتها كل من الأسرة والمتعلم على حد سواء، وكلها من المشكلات التى تعرقل كفاءة النظام التربوي وتبدد الجهود المبذولة لتطويره التي تعوق تحقيق أهدافه، وتتسبب في ضياع الجهد والوقت والمال، وينعكس أثره السلبي على الفرد والمجتمع وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، خاصة وأن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أكدت في دراسة حديثة عن تعليم البنات أن النسب العالمية تقدر عدد الأطفال في العالم ممن هم في سن المدرسة الإبتدائية بحوالي (700) مليون طفل، والنسبة الطاغية هي للفتيات وتبلغ (53%). هذه الأرقام اعلنتها (اليونيسيف، 2016)

ومع تقديرنا الكامل للوضع الحالي للمرأة في المجتمع المعاصر، وما تقوم به من أدوار، ومواصلتها العطاء البشري والبناء الاجتماعي، وتحمل المسؤوليات، واستطاعتها تحقيق توافق بين أدوارها سواء داخل المنزل وبين دورها كعاملة، مما يساهم في تماسك الأسرة، إلا أنها مازالت تواجه بمعوقات تعترض سبيلها، وخاصة الأمية التي ترزخ تحتها نسبة عالية، نتيجة تسرب كثير منهن من التعليم.

ومن هذا المنطلق تأتى إشكالية هذه الورقة البحثية التى تحاول رصد تأثير تسرب الفتيات من التعليم على أدائهن الاجتماعى والتربوى، باعتبارها من الظواهر التى تؤرق المجتمع فى عصر المعلوماتية، ذلك العصر الذى تتفاخر فيه الدول المتقدمة بأن الأمية عندها تتمثل فى أمية التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، فى الوقت الذى يتراجع فيه فى مجتمعنا عدد الفتيات اللاتى لم تكملن الدراسة، إذ أنها ظاهرة اجتماعية تربوية مثيرة للجدل لآثارها السلبية التي تخلفها على المجتمع والأسرة.

منطلقات الدراسة

تنطلق الدراسة من مسلمات أساسية، منها:

(1) إن المرأة نصف المجتمع، فأي مجتمع يتكون من ذكور وإناث، وهو تنوع أخبر عنه ربنا عز وجل بأنه نابع من أصل واحد (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء) (النساء:1)، وأن العلاقة بينهما في أصل الخلقة وفي التكريم هى المساواة (ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا) (الإسراء: 70) وفي التكليف (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) (الذاريات: 57)، وفي المشاركة والعمل والحساب والجزاء. فهما معا يشكلان ركيزة المجتمع مع اختلاف دور كل واحد منهما عن الآخر، وبما يوافق الطبيعة الخاصة بكل منهما (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم) (التوبة: 71) ، وقوله (فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض) (آل عمران: 195)، وقوله (من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو

مؤمن فلنحيينّه حياة طيبة ولنجزينّهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون) (النحل: 97) ويقول صلى الله عليه وسلم " إنما النساء شقائق الرجال" (سنن أبو داود، كتاب النكاح).

(2) إن المرأة تمثل ما يقارب من نصف سكان مصر، فهي تقريبا تمثل حوالي (49%) من إجمالي عدد السكان البالغ عددهم (94) مليون نسمة، فقد قدّر عدد الإناث داخل مصر بـ (44.1) مليون نسمة بنسبة (49%)، في مقابل (45.9) مليون نسمة للذكور بنسبة (51%)، وذلك حسب تقرير (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (2016).

(3) إن المرأة لها وضع تعليمى ممكن، تبرزه كل دولة فى يومها العالمى، وهو الثامن من مارس من كل عام، حيث تحتفل به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم وال ثقافة (اليونسكو) ويسمى بيوم المرأة العالمي. وهذا الوضع يفصله تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن وضع المرأة في مصر (2016) فقد أشار إلى:

1- نسبة الإناث من إجمالى عدد التلاميذ فى التعليم قبل الجامعى وفقا للمرحلة التعليمية لعام 2015– 2016؛ فى تزايد، ففى مرحلة ما قبل المدرسة (47.5 %)، فى التعليم الإبتدائى (48.3 %)، فى التعليم الإعدادى (49.2 %)، فى التعليم الثانوى العام (52.8 %)، فى التعليم الثانوى الصناعى (37.8%)، فى التعليم الثانوى التجارى (64.1 %)، فى التعليم الثانوى الزراعى (21.9%)

2- نسبة الملتحقات بالتعليم الجامعى من الإناث بلغت (48,6%) من إجمالى الملتحقين بالجامعات المصرية، ونسبة خريجات الكليات العملية منها (47.4%)، بينما كانت نسبة خريجات الكليات النظرية (52.3%)

3- زيادة في نسبة المقيدات بالدراسات العليا بالجامعات الحكومية من إجمالي المقيدين حيث بلغت (50.8%) ، حيث بلغ عدد الباحثين فى مصر خلال آخر إحصاء لأكاديمية البحث العلمى 2016 (110772) باحثا.

4- نسبة الحاصلات على دبلوم وماجستير ودكتوراة (65%) من إجمالي عدد الخريجين.

5- نسبة الحاصلات على جوائز الدولة التقديرية في مجال العلوم والتكنولوجية (83.%)

(4) إن المرأة تشارك فى كافة قطاعات العمل بالمجتمع، فهي المنتج الأول في أي مجتمع، ومستثمر أساسى في أي مشروع ناجح، فهى تنتج ما يقارب (42%) من إنتاج الريف، (32%) من إنتاج الحضر، حيث تبلغ نسبة عمالتها حوالي (30%) من إجمالي الوظائف الرسمية، مع ملاحظة وجود عمالة غير رسمية تتمثل فى أن نسبة كبيرة من السيدات تعملن في مجال العمل الحر والمشروعات الصغيرة، وحتي الفلاحة التي تساعد زوجها في الحقل والزراعة وتربية الطيور، فكل ذلك يعتبر مشاركة منها في تنمية الاقتصاد. (منظمة العمل المصرية، 2015) وإن كان عملها الرسمى فى مجال البحث العلمى فى تراجع، فقد أصدرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أحدث الأرقام المتعلقة بعمل المرأة في مجال البحث العلمي، وأبرزت أن النساء يتراجعن في مجال البحث العلمي مقارنة بالذكور، فرغم أنهن يبلغن أعلى الدرجات العلمية فإن (30%) فقط منهن يشغلن وظائف علمية. (اليونسكو، 2016). وحسب تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن وضع المرأة في مصر 2015، فإن نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي كقوة العمل الرسمية تبلغ فى المتوسط (31%) فى وظائف الإدارة العليا بالقطاع الحكومي بلغت (31.2%)، وبدرجة وزير فأعلى بالقطاع الحكومي بلغت (3.6%)، وبدرجة نائب وزير بالقطاع الحكومي بلغت (0.6%)، وبدرجة مدير عام بالقطاع الحكومي بلغت (32.7%)، وكعضوة بالسلك الدبلوماسي والقنصلي بلغت (19.1%) (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2015)

(5) إن المرأة لها منظمات نسوية عالمية تدافع عن حقوقها، وتعد الذراع الرئيسي الذي تحركه الأمم المتحدة في كافة الدول لتنفيذ سياساتها فى استقواء وتمكين المرأة، بتمويلها للمنظمات غير الحكومية التى تؤدى دورًا بالغ الأهمية في مجال الدعوة لتنفيذ التشريعات، ومنها لجنة المرأة

في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة لغرب آسيا (الإسكوا (ESCWA) أو (يونيسكوا)، وتشكل اللجنة جزءاً من الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتعمل تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتضم الإسكوا (17) بلداً عربياً في منطقة غربي آسي، ويقع مقرها الرئيسي في بيروت بلبنان، وهي واحدة من خمس لجان إقليمية أسسها المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة، وهى اللجنة الاقتصادية لأوروبا (1947)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (1947)، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (1948)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (1958)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (1973)، والهدف هو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التى يستهدفها المجلس، من خلال تعزيز التعاون والتكامل فيما بين البلدان في كل منطقة من مناطق العالم (http://www.escwa.un.org)

(6) المرأة لها منظمات عربية تساند جهود المنظمات المحلية، وبعض هذه المنظمات عامة تشمل كل الدول العربية مثل الأولى والثانية، وبعضها الآخر قطرى يقتصر على دولة المنشأ، وإن اشتركت كلها في كونها مؤسسات ومنظمات مؤثرة، ساهمت في رفع صوت النساء العربيات والتعبير عن قضاياهن، ومحاولة تحسين أوضاعهن في البلدان التي تعمل فيها. ومنهامنظمة المرأة العربيةالتى أنشئت في مارس 2003، والإتحاد العربى للمرأة المتخصصة، والجمعية الديموقراطية لنساء المغرب، ومؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال، ومؤسسة دبي للمرأة، واتحاد المرأة الأردني، والمعهد الدولي لتضامن النساء بالأردن، والجمعية التونسية للنساء الديموقراطيات، وجمعية البحرين النسائية، ومنظمة كفى عنف واستغلال اللبنانية.

(7) المرأة لها منظمات ومؤسسات محلية تدافع عنها، وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، ومنها مؤسسة أبعاد للمساواة بين الجنسين، وهى منظمة غير ربحية تأسست عام 2011 لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بتمكين الفئات المهمشة من النساء، وتسعى إلى إنهاء التميز والعنف وتعزيز المساواة بين المرأة والرجل، وتفعيل

مشاركة النساء من خلال تطوير السياسات والإصلاح القانوني، ودعم التعاون مع منظمات المجتمع المدني المعنية ببرامج المساواة بين الجنسين لتحقيق التغيير الإيجابي المستدام. ويدور عملها فى أربعة محاور؛ الأول يكمن في تطوير السياسات العادلة. والثاني يتعلق بتطوير القدرات، والثالث يتعلق بالوقاية الأولية، والرابع يتعلق بإشراك الرجال فى كافة المجالات المتعلقة بالنساء تدعيما لها. ومنها مركز قضايا المرأة المصرية، وهو منظمة أهلية تأسست عام 1995 لتقديم الدعم والمساندة القانونية للمرأة المصرية، وتسعى إلى تزويد المرأة بالمهارات والقدرات التي تمكنها من ممارسة حياتها والتغلب على مشاكلها،من خلال تنمية الوعي القانوني لديها، ومساندتها في الحصول على حقوقها القانونية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكل ذلك بالعمل على تغيير القوانين المميزة ضد المرأة. ومنها خريطة التحرش كمبادرة تطوعية تسعى لإنهاء التقبل المجتمعي للتحرش الجنسي في مصر، تأسست أواخر عام 2010، وتسعى لتوفير بيئة رافضة للتحرش الجنسي في المجتمع، وذلك بالعمل على إقناع المارة والمؤسسات بالتصدى للتحرش الجنسي، سواء قبل أو أثناء حدوثه. وتسعى إلى توفير مساحة لكل من تعرّض للتحرّش أو الإعتداء الجنسي، وللشهود على ذلك ليشاركوا بخبراتهم عن هذه الحوادث، من دون أن يضطروا للكشف عن هويتهم الحقيقية، والإبلاغ عن هذه الوقائع.

(7) إن المرأة لها مجلس قومى داخل المجتمع هو المجلس القومى للمرأة، المنشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم 90 لسنة 2000، ويتبع الرئاسة مباشرة، ويتكون من ثلاثين عضوا من بين الشخصيات العامة وذوي الخبرة في شؤون المرأة والنشاط الاجتماعي، وتكون مدة العضوية ثلاث سنوات قابلة للتجديد، يصدر بتشكيلها قرار رئيس الجمهورية، ويختار المجلس في أول اجتماع له رئيسا للمجلس. ويختص المجلس باقتراح السياسة العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية في مجال تنمية شؤون المرأة وتمكينها من أداء دورها الاقتصادي وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة، ووضع مشروع خطة قومية للنهوض بالمرأة وحل المشكلات التي تواجهها، ومتابعة وتقييم السياسة العامة في مجال المرأة والتقدم بما يكون لديه من مقترحات وملاحظات للجهات المختصة في هذا

الشأن، وإبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة قبل عرضها على السلطة المختصة، والتوصية باقتراح مشروعات القوانين والقرارات التي تلزم للنهوض بأوضاع المرأة، وإبداء الرأي في جميع الاتفاقيات المتعلقة بالمرأة، وتمثيل المرأة في المحافل والمنظمات الدولية المعنية بشؤون المرأة، وإنشاء مركز توثيق لجمع المعلومات والبيانات والدراسات والبحوث المتعلقة بالمرأة وإجراء الدراسات في هذا المجال، وعقد المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش والبحث في الموضوعات التي تخص المرأة، وتنظيم دورات تدريبية للتوعية بدور المرأة في المجتمع وبحقوقها وواجباتها، وإصدارات النشرات والمجلات والمطبوعات المتصلة بأهداف المجلس واختصاصاته، ومناقشة كافة الموضوعات التي يحيلها رئيس الجمهورية للمجلس. وكل هذا من خلال لجانه المختلفة "لجنة التعليم والتدريب والبحث العلمي، ولجنة الصحة والسكان، ولجنة المنظمات غير الحكومية، واللجنة الثقافية، واللجنة الاقتصادية، ولجنة المشاركة السياسية، ولجنة العلاقات الخارجية، ولجنة المحافظات، واللجنة التشريعية، ولجنة الإعلام، ولجنة البيئة". (المجلس القومى للمرأة، 2015)

(8) المرأة هى قوام الأسرة وعمادها ، ولا ينصلح حال البيت بدونها، فالأسرة رابطة اجتماعية من زوج وزوجة مع أطفال أو بدون، أو من زوج بمفرده مع أطفال، أو من زوجة بمفردها مع أطفال، لتشكل جماعة اجتماعية صغيرة يتبادلون الحب، ويتقاسمون المسؤولية، وتقوم بتربية الأبناء، حتى تمكنهم من القيام بتوجيههم وضبطهم، ليصبحوا أشخاصاً يتصرفون بطريقة اجتماعية. ومن فيُفترض أن تكون الداعم الأول لتعليم الأبناء، والأكثر حرصاً على التحاقهم بالمدارس واستمرارهم فى التعلم، وتذليل كافة العقبات أمامهم لمواصلة دراستهم، ولكن عندما تكون الأسرة خارج هذا الإطار بسبب الجهل أو الفقر أو الإنشغال بقوت يومها، أو لأنهم لا يقدرون قيمة التعليم، فهنا تكون الدولة هى المسؤولة عن تعليم الأطفال وعن إلزام تلك الأسر بتعليم أولادها. (سالم، 2010)

(9) إن المرأة كانت أحد محاور مشروع الشرق الأوسط الكبير، وهذا المحور هو محور تمكين المرأة، والذى طرحته الرؤية الأمريكية للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط الكبير بصورة غير رسمية في فبراير 2004 من قبل وزير الخارجية الأمريكية السابق كولن باول ليعيد رسم مستقبل المنطقة ومصير النظام العربي في ضوء مما رسمه مؤسس الصهيونية تيدور هيرتزل، والذي رأى أن الشرق الأوسط سيتحول إلى منطقة يخيم عليها السلام والتعايش، تجتمع فيها الثروات العربية الواسعة، مع التمركز الاستثنائي للقوة العقلية التي يمتلكها الصهاينة لصنع جنة من الرخاء على الأرض. والمشروع يتكون من عدد من المحاور، منها محور تمكين المرأة ، ويتضمن إزالة العوائق القانونية والإدارية والسياسية والاجتماعية للمشاركة الكاملة للمرأة في مجتمع الشرق الأوسط، وتدعيم المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص للمرأة، وإيجاد شبكات من الناشطات من النساء عبر المنطقة. (المهدى، 2009)

(10) إن المرأة أصبح لها نسبة ما يقارب (25%) فى البرلمان، وهو مايعكس تمكين المرأة سياسيا بواسطة التمثيل البرلماني في الهيئات التشريعية، حيث يساهم ذلك إلى حد كبير في تحسين صورة الدولة، وفي إحداث تغيير تدريجي في نظرة المجتمعات لدور المرأة في الحياة العامة، ومشاركتها في الحياة السياسية، ويتيح لها التواصل مباشرة مع الجمهور والرأي العام والاطلاع على أهمية دورها، والتأثير على التوجه السياسي من خلال القضايا التي تطرحها، وخاصة للمؤهلات منهن، ذوات الخبرات والمهارات والمعرفة والحماس للمشاركة في معالجة القضايا المجتمعية التي تواجه صناع القرار والمؤسسات الحكومية، والمساهمة في جعل المرأة عنصرا مشاركا في التعبير عن قضاياها وتسليط الضوء عليها ومناقشتها ومن ثم المساعدة في تحصيل حقوقها، إضافة إلى تمكين القطاع النسائي من التعبير عن قضاياه وطرح مشكلاته ومراجعة التشريعات وتطوير القوانين التي تعالج أوضاع المرأة على كافة الأصعدة، بما يساعد في تأمين المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة للنساء والرجال على حد سواء، والعنصر الضاغط للتصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة، الأمر الذي يعزز من مكانة المرأة في المجتمع ويطور مهاراتها ويعمق

مفاهيم الاعتزاز والانتماء الوطني والولاء، في سبيل تحقيق أهداف النظام السياسي في التنمية الشاملة المستدامة في المجتمع. ويتضح هذا التمكين من خلال:

1- ارتفاع نسب المقيدات في الجداول الانتخابية لسنة 2015 لتصل إلى (48%) في مقابل (51%) للرجل، حيث قدّرت أعداد النساء اللاتى يحق لهن التصويت في الانتخابات بـ (26,160903) ، بنسبة (48.5%)

2- ازدياد عدد المقاعد التى حصلت عليها فى البرلمان فى الإنتخابات الأخيرة 2015 حيث مثلت المرأة بعدد (90) نائبة فى مجلس النواب تمثل نسبة (25%)، بعد أن كانت نسبتها (8%) فى عام 1979 بإجمالى عدد (32) نائبة، والتى أصبحت في عام ٢٠٠٥ نسبة (3.9%) بمجموع (18) نائبة، وفي عام ٢٠10 (٦٤) نائبة نتيجة صدور قانون فى سنة 2009 ينص على زيادة نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات باعتماد نظام الكوتة، وفى انتخابات 2011 (9) فقط بنسبة (1,5%)، وفى انتخابات عام 2012، تقدمت (984) سيدة ترشحن في دوائر مختلفة في انتخابات مجلس الشعب، لم تفز سوى سيدتين فقط عن طريق صناديق الإقتراع، يضطر بعدها المجلس العسكري لتعيين (9) سيدات، ليصبح التمثيل النسائي في أول برلمان مصري بعد ثورة 2011 (2%)

3- ارتفاع نسبة مشاركة المرأة فى الاستفتاء على الدستور، حيث أظهرت إحصائيات اللجنة العليا للانتخابات أن مشاركة الإناث فى هذه اللجان بلغت (56,33%) الأمر الذى ظهر جليًا فى مشاركة السيدات بكثافة فى ثورتى 25 يناير و30 يونيو.

4- ارتفاع نسبة المشاركة فى الانتخابات الرئاسية، حيث أظهرت إحصاءات اللجنة العليا للانتخابات أن نسبة السيدات المشاركات فيها وصلت إلى (60 %)، من أعداد الناخبين.

(11) إن المرأة أصبحت الممكنة فى الوقت الذى يحتاج الرجل فيه إلى التمكين، فمنذ أن بدأ الاهتمام العالمي بقضية تمكينها من أداء أدوارها بفعالية مثل الرجل، والمشاركة في اتخاذ القرار

في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أصبح الرجل فى وضع يحتاج فيه إلى أن يمكن، حيث طغى الاهتمام بها على الاهتمام بالرجل، بل وأتهم بأنه المسؤول عن معاناة المرأة، فالحركة "النسوية الراديكالية اعتبرت الرجل مسؤولاً عن كل معاناة المرأة، وأن الرجل قد اختلق فكرة تقسيم الأدوار كي يزيف وعي المرأة ويقنعها بأن دورها هو إعادة إنتاج العنصر البشري، أي الحمل والإنجاب، فتقنع بالمجال الأسرى بدعوى أنها مؤهلة له لأنه يتفق مع تكوينها البيولوجي، وينطلق هو للعمل في المجال الخارجي بما يضمن له السيطرة عليه عن طريق التحكم في الموارد الاقتصادية، إضافة إلى سيطرته على المجال الأسرى نتيجة إنفاقه عليها، فتبقى مهمشة وفى وضع دوني بسبب عملها هذا، ومن هنا بدأ دفع المرأة إلى سوق العمل للخروج من نطاق التهميش ومنافسة الرجل في المكانة". ومن يومها استقوت المرأة وتمكنت، حتى تولت في السنوات الأخيرة وظائف كانت حكراً على الرجال وحدهم، مثل العمل بالقضاء وفي وظائف العمد والمشايخ ووظيفة المأذون. ومما يؤكد أن الرجل فى حاجة إلى التمكين تقرير عن ضرب الزوجات لأزواجهن، أصدره مركز البحوث الاجتماعية والجنائية أكد أن (40%) من الزوجات فى مصر يضربن أزواجهن، وهى الظاهرة التى أكدت على توحش المرأة، وتطور ردود أفعالها للعنف فى مواجهة القهر. (المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2013) والتى كانت ردًا على دراسة أخرى خرجت من مؤسسة تومسون رويترز أكدت أن مصر هى أسوأ مكان فى العالم من الممكن أن تعيش فيه المرأة، وكانت الدراسة قد رصدت (22) دولة على مستوى العالم من حيث العنف والحقوق الإنجابية للمرأة ودورها فى المجتمع وحقوق المرأة السياسية والاقتصادية، وجاءت مصر فى مقدمة الدول غير الصالحة لحياة المرأة بكل الأشكال.

(13) وجود جهود لحماية الفتيات من التسرب، وإن كانت لم تؤت الثمرة المرجوة منها حتى اليوم، ومنها المدارس الصديقة التى ساهمت في تقليل الفجوة في التعليم الأساسي بين الجنسين، من خلال إنشاء ثلاثة آلاف غرفة صف صديقة للبنت في المناطق الأكثر حرماناً، نتيجة توافر عوامل الجذب الضرورية من خلال تحقيق متعة التعلم، وتقريب الغرف الصفية من منازل الفتيات، والتأكد من توفير المرافق الضرورية، وضمان التعليم المجاني، وجعل المناهج ملائمة

لحياة الفتاة، واحترام حقوقها بحرية التعبير وتجنب العقاب البدني والقسوة في المعاملة، والسماح لها بالمشاركة في إدارة تعلمها.

(14) مع هذه الجهود لا تزال نسب تسرب الفيات من التعليم يمثل مشكلة عويضة وتحد واضح للجهود المبذولة من قبل القائمين على أمر النظام التعليمي، بحيث بات النظر في واقعها أمرا واجبا لمتابعة فعالية الجهود التى تبذل للحد منها على المستويين الكمى والكيفى. فعلى المستوى الكمى يتضح أن هذه المشكلة تمثل نسبة كبيرة، فقد أعلنت صفحة يونيسف مصر نقلا عن إحصاءات التعليم التى أصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء طبقا للتصنيف الدولى ISCED الذى تم تقنينه من قبل معهد اليونسكو للإحصاء كنظام يساعد على إعداد الجداول الإحصائية للتعليم لإعداد مؤشرات لتحليل السياسات التعليمية وتيسير المقارنات الدولية، أن عدد الأطفال المتسربين من مرحلة التعليم الأساسي في مصر خلال عام 2015 بلغ أكثر من (26) ألف طفل بنسبة (4,3%)، حيث بلغ معدل القيد الإجمالى بمرحلة التعليم الإبتدائى (95,6%)، وبالمرحلة الإعدادية (81,1 %)، وكانت نسبة الفتيات منها (76%)، حيث لم تلتحق حوالي (590) ألف فتاة بمرحلة التعليم الأساسي ما بين الفتيات التي تتراوح أعمارهن بين (6–17) عاما. وأن نسبة التسرب من التعليم تتفاوت من منطقة إلى أخرى، فالمناطق الريفية والصناعية ترتفع فيها نسبة التسرب عن غيرها، حيث تتوافر مجالات عدة لعمالة الأطفال، ويؤدى توافر هذه المجالات إلى الانقطاع عن صفوف الدراسة. (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2015)

مفهوم تسرب الفتيات : لا شك فى أن مفهوم التسرب بصفة عامة يختلف من بلد لآخر حسب سياسة التعليم في البلد نفسه، ففي بعض الدول يعني التسرب ترك التلميذ للمدرسة قبل إنهاء الصف السادس الإبتدائي، فيما يشمل في دول أخرى كل تلميذ ترك المدرسة قبل إكمال المرحلة المتوسطة. وتذهب بعض الدول إلى أن التسرب ينطبق على كل تلميذ ترك المدرسة قبل إكمال المرحلة الثانوية. وعليه جاء تعريف دائرة الإرشاد النفسي

التربوي والاجتماعي في وزارة التربية والتعليم أن الطالب المتسرب هو "الطالب الذي يترك المدرسة قبل إكمال المرحلة التي يوجد فيها، أو الطالب الذي يترك المدرسة قبل إكمال تعليمه الأساسي، أو قبل التخرج من المدرسة والحصول على الشهادة الثانوية". ويفهم هذا من التعريفات التالية:

1- تعرف منظمة الأمم المتحدة للثقافة (اليونسكو) التسرب الدراسي على أنه "التلميذ الذي يترك المدرسة قبل السنة الأخيرة من المرحلة الدراسية التي سجل فيها". (براجيش بانث ، 2014)

2- تعرف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الأليسكو) التسرب بأنه "صورة من صور الفقر التربوي في المجال التعليمي، نتيجة ترك الطالب للدراسة في إحدى مراحلها المختلفة. وهو كل طالب يترك المدرسة لأي سبب من الأسباب قبل نهاية المرحلة التعليمية، مما يمثل إهدارا لطاقات المجتمع المستقبلية، وفقدا اقتصاديا سلبيا للعملية التعليمية من الناحية الاقتصادية" (الأليسكو، 2012)

3- تعرف منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) التسرب بأنه "عدم التحاق الأطفال الذين هم بعمر التعليم بالمدرسة، أو تركها دون إكمال المرحلة التعليمية التي يدرس بها بنجاح، سواء كان ذلك برغبتهم أو نتيجة لعوامل اخرى، وكذلك عدم المواظبة على الدوام لعام أو أكثر"(اليونسيف، 1999)

4- يعرفه المجلس القومى للأمومة والطفولة بأنه "انصراف أو انسحاب التلميذ المسجل بأى مدرسة من مدارس التعليم الأساسى، بجميع أشكالها الحكومية والخاصة والأزهرية قبل أن يكمل تعليمه الأساسى".(المجلس القومى للطفولة والأمومة، 2012)

وعلى ذلك فإن تسرب الفتيات من التعليم يحدده المنظور اللغوى للتسرب والذى يعنى الانقطاع، والإمتناع والرفض والعزوف عن الدراسة، في الوقت الذى ما زال للفتاة فيه لها الحق في متابعة تعليمها، وهو ما يعنى حالة من أربع:

1- حالة عدم التحاق الفتاة بالمدرسة بتاتا لأي سبب (باستثناء الوفاة)، بمعنى العزوف الكلي أو عدم الالتحاق بالمؤسسة التعليمية لأسباب ذاتية أو موضوعية مرتبطة بالفتاة أو بمحيطها، رغم إلحاح الإدارة التعليمية على جلبها لاستكمال تعليمها ومواكبة برامج وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. وهو ما أكده تعريف "عدم تقدم الدارسين من الأطفال في سن الالزام إلى المدارس نهائياً "

2- حالة التحاق الفتاة بالمدرسة، ثم تركها لها قبل إتمام الحلقة الأولى من التعليم الأساسي (الإبتدائية). بمعنى "انقطاع الفتاة في المرحلة الإبتدائية انقطاعاً كاملاً عن الدراسة قبل استكمال الفترة المقررة للمرحلة"، وهذا التسرب من المدرسة الإبتدائية يتمثل في فشل الفتاة في إتمام تلك المرحلة من النظام التعليمي، وعدم استمرارها حتى نهاية المرحلة الإبتدائية"

3- حالة التحاق الفتاة بالمدرسة ثم تركها لها قبل إتمام الحلقة الثانية من التعليم الأساسي (الإعدادية)، ودون التحاقها بمدارس مهنية أخرى.

4- حالة التحاق الفتاة بالتعليم دون إحداث تقدم دراسي ملموس نتيجة لتسرب عقلي وذهني يعوقها عن التعليم.

ومعنى هذا أن تسرب الفتيات من التعليم ، سواء كان تسربا أو تسربا، هو من الظواهر الخطيرة التي استرعت انتباه كثير من المهتمين بالتربية والتعليم، حيث إن لها أبعادها الخطيرة اجتماعياً واقتصادياً وسلوكياً، فالمتسربة تترك المدرسة في هذه المرحلة التي يتم تزويدها فيها بالمعارف والخبرات والاتجاهات والقيم التي تعدها للمرحلة الأعلى علي أفضل وجه ممكن بوحي من ذاتها هي، فإن كان بفعل عوامل أخرى ذاتية أو أسرية أو تعليمية أو مجتمعية فإنه يكون تسربا بفعل فاعل.

وهذا يوضح أن تسرب الفتيات قد يأخذ أكثر من شكل الأول شكل التسرب الفكري أو العقلي، ويعني الشرود الذهني من جو الحصة، ذلك أنه لم يعد تركا للمدرسة، بل هناك

تسرب للفتاة بعقلها، حينما تذهب لفصلها مكرهة أو كارهة لأسلوب المعلم، ونافرة من أجواء المدرسة، فهذا الأمر يعيق تطورها، وتضعف مستواها، وتزيد الكره عندها للمدرس والإدارة الضعيفة، فتنتقل من فصل إلى فصل، وهي ضعيفة وتصل إلى حد تكون أزمة لديها أو تسربا نهائيا لها. وشكل التأخر الصباحي عن المدرسة بعدم التزام الفتيات بالحضور مبكرا. ثم شكل الغياب الجزئي أو الكلي عن المادة الدراسية أو المدرسة.

وأيا كان شكل تسرب الفتيات فإنه لا يخرج عن ثلاث صور؛ الأولى تسرب الفتيات من الالتحاق بالمدرسة الإبتدائية وهو من أخطر أنواع التسرب؛ لأنه يعني الجهل والأمية، لا سيما في ظل البعد عن تفعيل قانون إلزامية التعليم. والثانية تسرب الفتيات من المدرسة قبل وصولهن إلى نهاية مرحلة التعليم الأساسي، وهو الأكثر انتشاراً والسائد في جميع النظم التعليمية، وهو الأصوب لأن احتمال ارتداد الفتيات بعد المرحلة الإبتدائية إلى الأمية أمر وارد جدا. والثالث التسرب المرحلي، وهو الذي يظهر في نهاية كل مرحلة من المراحل التعليمية، إذ لا تتقدم بعض الفتيات لامتحان إتمام شهادة المرحلة العامة، وكذلك اللاتي ترسبن في هذا الإمتحان. وقد يغلف ذلك كله بتسرب الفتيات العقلي، ويعني حضور الفتاة إلى التعليم بجسدها وروحها ولكن عقلها يبقى خارج المدرسة.

ويمكن حساب تسرب الفتيات من التعليم بطريقتين: الأولى طريقة الأفواج الظاهرية، وهي أن تنظر إلى أعداد الفتيات في صف معين في سنة معينة، ثم نقارنه بعددهن في الصف التالي في السنة التالية، والفارق يتم رده إلى التسرب، وذلك بعد أن يتم طرح أعداد الراسبات منه، وهذه الطريقة لا تقدم سوى تصور ظاهري لحجم تسرب الفتيات؛ إذ قد يأتي إلى الصف التالي وافدات جدد من مدارس أخرى قد يفوق عددهن العدد الحقيقي للفوج. والثانية هي طريقة الأفواج الحقيقية، وفيها يتم النظر في فوج معين من الفتيات بأسمائهن وأشخاصهن، ثم تتم متابعة تطور أعداد هذا الفوج عبر السنة التالية، ثم السنوات الأخرى من المرحلة الدراسية، وعند ذلك يتضح النقص الحقيقي الذي يطرأ، ووعنده يمكن حساب التسرب بعد حذف الرسوب بشكل صحيح. (سالم، 2010)

مسببات تسرب الفتيات

هناك مسببات كثيرة تقف وراء تسرب الفتيات من التعليم، وهي مسببات متداخلة فيما بينها، حيث لا يمكن الجزم بوجود سبب بعينه هو الوحيد وراء انقطاعهن عن التعليم، وعرضها منفصلة هو لتقريب الصورة أمام القارئ من ناحية، وتسهيلا للمسؤولين في رصد ما يحول من منع ظاهرة التسرب لدى الفتيات من ناحية ثانية.

(1) المسببات الذاتية، ويقصد بها المسببات التي ترتبط بالفتاة المتسربة ذاتها ولا تتعداها لغيرها، وهي التي ترتبط بالنواحي الوجدانية وبالتكيف النفسي لها، كما تتصل باتجاهاتها وسلوكياتها، فالدراسات أكدت وجود ارتباط واضح بين السمات الشخصية للفتاة وتسربها من التعليم، ويمكن حصر بعضها في:

1- البيئة النفسية للفتاة، ويقصد بها المناخ الاجتماعي العام ببعديه النفسي والاجتماعي الذي تعيشه الفتاة، كأن تكون ضعيفة، أو مريضة أو متعبة دائما، وتعاني من سوء التكيف مع قريناتها، وفقدان الثقة بهن، وشعورها بفقدان الإنتماء، وصعوبات في التكيف مع النظام والقانون.

2- فقدان تلبية حاجات الفتاة كثيراً ما تجعلها تفضل الإنسحاب من المدرسة وهجرها.

3- الرسوب المتكرر للفتاة وتخلفها في المواد الدراسية الناجمة عن الإهمال، والتغيب المتكرر، والدرجات المنخفضة، مما يضعف ثقتها بنفسها، ويفقدها المتعة من وجودها في المدرسة، ويثبط همتها على متابعة الدراسة.

4- كبر عمر الفتاة قد يدفعها لمغادرة المدرسة لأنها أكبر عمراً من زميلاتها نتيجة تأخر دخولها المدرسة، وهو ما يؤثر على نفسيتها لشعورها بأنها أكبر منهن في الفصل، وأن أترابها قد سبقوها ويتسبب ذلك في إصابتها بالإحباط، الأمر الذي يؤدي في النهاية لانقطاعها عن المدرسة.

5- ضعف قدرات بعض المتعلمات، وانخفاض استعداد التعلم لديهن، وعدم المبالاة بأعمال المدرسة وأنظمتها، والانشغال بأعمال أخرى خارج المدرسة، وكثرة المغريات في هذا العصر والتي تشد الفتاة وتجذبها إليها، ورغبة الفتاة في البحث عن مغامرة، أو جذب انتباه الآخرين، أو إشباع حب التفاخر أمام زميلاتها، ووجود تشجيع من فتاة أو مجموعة على الهروب، إضافة لوجود مشكلة مع أحد المعلمين تدفع الفتاة للهروب بعيداً عنها.

(2) المسببات الأسرية، ويقصد بها المسببات التى تعود إلى أسر الفتيات المتسربات من التعليم وساهمت بشكل أساسى فى ازدياد الظاهرة، ومنها

1- النظرة الدونية في المجتمع الريفي في مصر وفي المجتمعات العشوائية ذات الكثافة السكانية العالية ساهمت في انتشار الأمية بشكل كبير بين الفتيات في هذه المناطق.

2- رغبة المزارعين فى المناطق الريفية في إبعاد الفتيات عن التعليم من منطلق أن البنت ستتزوج وتذهب لزوجها ولن يعود على أسرتها نفع، ودورها يقتصر على تربية الأولاد والبقاء داخل المنزل.

3- تفضيل بعض الأسر تعليم الأبناء الذكور على تعليم البنات نتيجة زيادة عدد أفراد الأسرة وعدم قدرة الأسرة على تعليم أبنائها جميعا لقلة موارد الأسرة المالية.

4- غياب دور الأسرة في متابعة تحصيل الفتيات الدراسي نتيجة كون معظم الأمهات غير متعلمات، فيكون ذلك أحد أسباب التسرب من التعليم والانضمام لقوافل الأمية.

5- اعتقاد بعض أولياء الأمور أن التربية والتعليم هو من اختصاص المدرسة فقط، وانشغال الأسرة وعدم متابعة دراسة الفتاة لمعرفة أدائها الدراسي.

6- تفكك الأسرة وعدم ترابطها نتيجة وجود خلافات أسرية نتج عنها الانفصال بين الزوجين وتشرد الفتيات وتنازع حضانتها بينهما

7- توجيه بعض الأسر أبناءها مبكراً للأعمال الحرة، أو إتقان حرفة معينة عوض مواصلة الدراسة نتيجة قصور الوعي بأهمية التعليم لدى بعض أولياء الأمور

8- سيادة بعض العادات العشائرية كالزواج المبكر للبنات، وخوفها من تعرضهن للمشاكسات مما يجعل الآباء دائمي القلق على بناتهم.

9- الإسراف الزائد في تدليل الأبناء من بعض الأسر يؤدى إلى الاستهتار والبعد عن تحمل المسؤولية نتيجة إعطاء الأبناء قدراً كبيراً من الحرية قد يصل إلى الفوضى.

10- سوء المعاملة التي تتلقاها الفتاة في منزل الأسرة وإجبارها على العناية بأفراد الأسرة والمساعدة في أعمال المنزل منيجة جهل الآباء وفقدان إدراكهم أهمية التعليم مما يؤثر تأثيراً كبيراً على رغبات الفتيات فى الاستمرار فى التعليم.

(3) المسببات الاجتماعية، ويقصد بها مجموعة العوامل الاجتماعية التى تكمن وراء تسرب الفتيات من التعليم والتى تختلف من مجتمع لآخر؛ لاختلاف العادات والتقاليد الخاصة بها، والظروف الحياتية التي يمر بها الأفراد داخل المجتمع، والواقع الذي ينتمون إليه ويؤثر على على نفوسهم وسلوكهم، والتى تتمثل فى:

1- رفيقات السوء، فطبيعة الفتاة الاجتماعية تفرض عليها الاحتكاك والاختلاط مع الآخر، والتعامل معه، وبعض هذه الرفقة قد تؤدي بالفتاة لعدم إيلاء أهمية للمدرسة وتعويضها بمسلكيات أخرى للهو والعبث، مما يفرز آثارا جانبية لها علاقة بمسارها الدراسي كالغياب وعدم أداء الواجبات المنزلية، مما ينتج عنه الانسحاب التدريجي من المدرسة، خاصة إذا تضافرت عوامل الأسرة المتحدث عنها سابقا.

2- الزواج المبكر للمتسربات من التعليم، ونقص الوعي الثقافي اللازم لدى الكثير أسر المتسربات بعدم إدراكهم لمدى الضرر لاحقا من جراء انقطاعهن عن المدرسة.

3- تدهور المكانة الاجتماعية للتعليم لدى أسر المتسربات، فى مقابل اعتبار الحفاظ على الأرواح أو الشرف أهم من التعليم .

4- تصدع وانهيار التركيبة الاجتماعية والقيمية نتيجة انتشار ظاهرة التسول والتشرد في الشوارع والطرقات، ومحنة الأبناء غير الشرعيين أو مجهولى النسب.

5- تعرض الفتيات لعمليات الخطف وعمليات التحرش الجنسي والإغتصاب والمتاجرة بهن وانعدام الرعاية التربوية الخاصة بهن، فكلها تشكل عوامل طرد من المدرسة.

6- تدهور الأوضاع الصحية نتيجة انتشار الأمراض المختلفة والتشوهات الخلقية، وجميعها عوامل تدفع نحو الانقطاع المدرسي كخطوة نحو التسرب منه نهائياً.

7- شيوع ثقافة العيب عند بعض القرى داخل المجتمعات التي تعتبر ان مجرد خروج الفتاة للذهاب إلى المدرسة عيباً لا يصح، وتغليفها خطأ بمعتقدات دينية خاطئة، يستخدم فيها الدين بعكس أهدافه السامية.

8- شيوع ثقافة "ضل راجل أهم من التعليم" ، "التعليم معتش بيأكل عيش" حيث الإعتقاد الخاطئ بأن عدم خروج الفتاة يمثل أفضل وسيلة للحفاظ علي أخلاقها والحفاظ علي شرفها، وإبعادها عن المدارس المشتركة، وكذلك رفضهم لتعليمهن في فترات مسائية بالمدارس.

(4) المسببات الاقتصادية، ويقصد بها العوامل الاقتصادية التى تكمن وراء تسرب الفتيات من التعليم والتى تتمثل فى:

1- سوء الوضع الاقتصادي للأسرة ونقص قدرتها على تغطية تكاليف دراسة الأبناء خصوصاً ذوي الأعداد الكبيرة، فضعف الغطاء الاقتصادي للأسرة يثقل كاهل أسر الفتيات وخاصة الفقيرة، مما يضطرها إلى سحبهن من المدارس.

2- عدم استقرار السكن في مكان واحد، وتنقل أفراد بعض الأسر من مكان إلى آخر، وهذا يسبب مزيدا من المساهمة في تسرب الفتيات من التعليم.

3- حاجة المجتمع إلى الأيدي العاملة في مختلف مجالات العمل والإنتاج، يدفع مزيدا من الأسر للبحث عن زيادة دخلها، وهذا يؤدي إلى انخراط أبنائها وهم في سن مبكرة في في سوق العمالة، واستخدامهم كدخل إضافي، ومن ثم ترك المدرسة، يساعد فى سد بعض احتياجاتها التي يصعب سدها بشكل مستقر نسبيا أمام تصاعد أسعار الحاجيات المختلفة بشكل مستمر، وهو ما ينعكس على إبقاء بعض الأسر بناتها خارج المدرسة.

4- انفتاح سوق العمل أمام الأطفال الصغار تدفع بالفتيات إلى ترك المدرسة والتوجه إلى سوق العمل من أجل تأمين لقمة العيش الكريمة لها ولأفراد عائلتها، فالنسبة الأكبر من الأطفال المنقطعين عن الدراسة من نصيب المناطق الريفية والحضرية المهمشة، وتعود أسباب انقطاعهن إلى الفقر، والتعليم عند الفقراء لا يدر أى عائد اقتصادى سريع، وإنما يمثل عبئا آخر على كاهل الأسرة، فالدراسة تحتاج إلى أدوات مكتبية، وزى مدرسى، ومصاريف للكتب، وإلى دروس خصوصية، وعند هذا الحد تصبح مجانية التعليم غير كافية، ولا بد من دعم المجانية.

5- ازدياد عدد المدارس المبنية من الطين في عدد كبير من مدارس بعض القرى وخاصة النائية منها، بالشكل الذى يزيد من نسبة الأمية فيها.

وكل هذه المسببات إنما هى نتاج لضعف مخصصات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى من الميزانية العامة للدولة؛ إذ يؤدي هذا بدوره إلى ضعف الإنفاق على التعليم بصفة عامة والتعليم الإبتدائي بصفة خاصة لتوفير مستلزماته من كوادر تعليمية وأبنية صالحة وكتب منهجية وقرطاسية ولوازم مدرسية، ولتغطية مختلف نشاطات وجوانب العمل بقطاعات العمل بالوزارة، إلى جانب ضياع وإهدار المال العام بها، والتي لا تخضع للتدقيق والمراقبة الكافية ومن ثم المساءلة والمحاسبة.

(5) المسببات السياسية، ويقصد بالمسببات السياسية كافة العوامل التى تعكس ارتباط النظام السياسى السائد داخل المجتمع بقضية تسرب الفتيات من التعليم، خاصة وأن مصير العملية التربوية يرتبط وثيقا بالاستقرار السياسي الذي يبعث الأمل في مؤسسات الدولة، وقيامها

بأنشطتها على أسس موضوعية وحيادية، ومنها قطاع التربية والتعليم، فالنظام السياسي يلعب دورا مهما في إعادة توليد القيم الأخلاقية والاتجاهات الاجتماعية العامة، والنظام التربوي هو أحد أدواته لتكريس هذه القيم ونشرها على نطاق واسع عبر الممارسات اليومية،من خلال عملياته المختلفة، وتتمثل هذه العوامل فى:

1- التسرب من التعليم والابتعاد عنه أحد وسائل الإحتماء من ظاهرة التعصب والإنتماء الطائفي الضاغط على نظام التعليم ونسيجه الاجتماعي،

2- تراخى الدولة أمام تحول التعليم الرسمى من المدارس إلى المنازل، فقد تحولت الكثير من المدارس إلى مجرد أربعة جدران، وأماكن شكلية لإقامة المتعلمين، لا تشد المتعلم إلى المجيء والمواظبة، بل إلى الطرد من المدرسة.

3- استمرار الفساد فى قطاع التعليم، وتراجع الإشراف والتفتيش الوزارى على المدارس فى الريف والقرى التى تشهد أعلى معدلات تسرب من التعليم، فالتعليم يُضرب فى مقتل، بعد أن أصبح العدد الكبير من المعلمين داخل غير مكترثين بالتعليم، فضلاً عن تفتيش وزارى لا يضطلع بدوره فى الإشراف على العملية التعليمية، خصوصاً فى القرى والمناطق المتناثرة على أطرف المدن، التى تشهد فوضى عارمة فى التعليم، مما يؤكد أن منظومة التعليم تعانى من فساد.

4- تراخى الدولة فى تطبيق إلزامية التعليم وتغاضيها عن تحول التعليم فى كثير من المناطق إلى نشاط استثمارى يحول بين كثير من الأسر وبين مواصلة أبنائها التعليم، وخصوصاً الفقيرة.

(6) المسببات التربوية والتعليمية ويقصد بها كل العوامل المرتبطة بمدخلات العملية التعليمية وعملياتها المختلفة والتى كثيرا ما تصبح موضع الإتهام بكونها السبب فى ارتفاع وتزايد الفتيات المتسربات من التعليم، خاصة وأنهن قد تتسربن لأسباب كثيرة ومختلفة، ويمكن تجميعها فى المسببات التالية:

1- المسببات المتعلقة بالمعلم، وتتضمن قلة خبرة بعض المعلمين، وعدم مراعاتهم الفروق الفردية بين الفتيات، وعدم تفهم مشكلاتهن والبعد عن التعامل معها بطريقة صحيحة، واستعمال الشدة معهن، وسوء علاقة المعلم بالمتعلمات ، وإجبار بعضهم لأخذ الدروس الخصوصية، وتفضيل بعض المتعلمات علي البعض، وعدم جدية المعلمين في الشرح داخل الفصول، كل ذلك يؤدي لحالات التسرب الدراسي، وضعف تأهيل المعلمات قبل الخدمة في مدة الأعداد وفي أثناء الخدمة وذلك في الجوانب العلمية والتربوية والثقافية مما ينعكس على تحصيل الفتاة وسلوكها ويؤدي بها إلى ترك المدرسة.

2- المسببات المتعلقة بالمنهج الدراسي، وتتضمن طول المنهج، وكثرة المواد المقررة وصعوبتها، وقلة ارتباط المنهج ببيئة الفتاة، ونقص تلبية وإشباع احتياجات الفتيات النفسية والجسدية، وقلة مراعاة ميولهن الذاتية، وقلة الإهتمام بالنشاط المدرسي والنشاط المصاحب للمادة التعليمية لشغل وقت فراغهن، ونقص ارتباط المناهج بحاجات المجتمع، خاصة وأنها تعانى من جمود فى المحتوى، وتفتقر إلى التحديث وعوامل الجذب والتشويق، ولا ترسخ لدى الفتاة أن التعليم هدف فى حد ذاته، وليس مجرد وسيلة مستقبلية للتوظيف أو جمع الأموال.

3- المسببات المتعلقة بطريقة التدريس وتتضمن قلة فعالية الطرق المستخدمة في إثارة الدافعية للفتيات، خاصة إذا اقترنت بكثرة أعدادهن في الفصول الدراسية، وفقدان استعمال الوسائل التعليمية التي تجذبهن مما يقلل من حفظها المواد الدراسية ومن ثم يؤدي إلى فشلها فيها، واقتصار بعض المعلمين على طريقة تدريس واحدة تفتقر لعنصر التشويق، وغالبا ما تكون تقليدية وغير متجددة بالصورة التى لا تجذب الفتيات للتعليم.

4- المسببات المتعلقة بالامتحانات وتتضمن صعوبة بعض الامتحانات بصورة ينتج عنها الرسوب المتكرر للفتيات وبالتالي ترك المدرسة، والإعتماد على أساليب التقويم القائمة على الامتحانات التقليدية، وقصور الإمكانات التربوية اللازمة لأداء امتحانات نزيهة

وموضوعية، وشيوع الغش بين المتعلمات، وانتشار المحسوبية فى أعمال الامتحانات وكثرة المجاملات.

5- المسببات المتعلقة بالعلاقة بين المنزل والمدرسة وتتضمن ضعف العلاقة بين المنزل والمدرسة، وقلة متابعة بعض أولياء الأمور للفتيات، وعدم حضور ولي الأمر إلى مجالس الآباء لمتابعة أبنائهم، وقلة استدعائه لمعرفة نتائجهم العلمية أو الاستفسار عن حالتهم وتأخرهم الدراسي، وعدم تواجد الأب في المنزل باستمرار والحرج من مخاطبة والدة الفتاة، وعدم إخطار الإدارة المدرسية لأولياء الأمور بغياب بناتهم إلا في حالة وقوع مشكلة خاصة بها داخل المدرسة أو لتوقيع جزاء عليها نتيجة سلوك لا ترتضيه المدرسة، ومن ثم تسربهم من المدرسة.

6- المسببات المتعلقة بالبيئة المدرسية وتتضمن كل ما يتعلق بالجوانب المادية في المدرسة وخارجها، حيث لا تتوفر في كثير منها الشروط التي ترغب الفتيات في المدرسة، فالفصول مزدحمة وعبارة عن غرف باهتة تخلو من مكتبة أو وسائل تعليمية، والمعامل وأجهزة الكمبيوتر إن وجدت لا تفي بالغرض ولا تتناسب مع الأعداد الكثيرة من الفتيات. والجوانب الجمالية مفتقدة داخل المدرسة، فلا حدائق ولا أشجار، ولا مقاعد في الممرات أو الساحات ، ولا ملاعب تشجع على البقاء، إضافة إلى بعد المدرسة عن مكان إقامة الفتيات، نتيجة عدم اعتماد الخرائط التربوية في توزيع الخدمات التعليمية جغرافيا ونشر المدارس الإبتدائية على مقربة من السكن الأصلي، الأمر الذي يصعب من سهولة انتقال الفتيات من والى المدرسة، مما يزيد من أعبائها النفسية ومن هموم وتفكير الأسرة، وقلق أفرادها على سلامة بناتها، مما يسهم في إحجام الوالدين عن إرسالهن إلى المدرسة.

وكل هذه المسببات تؤكد أن بيئة التعليم فى مصر أصبحت لا تشجع كثيرا من الفتيات على الاستمرار فى التعليم، نتيجة ضعف الرعاية الصحية المدرسية، وعدم وجود تغذية مدرسية، ونقص ملاءمة المباني المدرسية للدراسة فيها، وقلة تجهيزها وصيانتها لتتناسب وحاجات

المتعلمات، ونقص الاهتمام بالسلوك الديني داخل المدرسة بالشكل الذى يؤدي لانتشار بعض السلوكيات غير السوية مثل السرقة والكذب والتدخين، إضافة إلى العنف السائد الذى يعبر عن كل أنواع السلوك المتسم بالطابع العدواني الذى يوجهه أحد إلى آخر لإجباره على القيام بسلوك معين يترتب عنها نوع من الأذى النفسي والمادي، إضافة إلى انتشار وتفشى الغش المدرسى

وقراءة هذه المسببات تأتى متواكبة مع ما استنتجه الأميريكي لندجرن، استناداً لثلاث دراسات أجريت على (103) من المتسربين في مدينة نيويورك ثبت من خلالها أن الفشل الدراسى ، والانقطاع الدراسي، والتغيب عن المدرسة، ومشكلات النظم المدرسية، والمشكلات المهنية، كانت من الأسباب الرئيسة وراء ظاهرة التسرب. وإنها لا تخرج عن إطار مجموعتين من العوامل: الأولى العوامل الداخلية التى تختص بالنظام التعليمي، ومن أهمها المتسرب نفسه، والمعلم، والأهداف التعليمية، والمحتوى الدراسي، وطرائق التدريس، والتقنيات التعليمية، وأساليب التقويم، والمبنى التعليمي بمشتملاته. والثانية العوامل الخارجية التى تدور خارج النظام التعليمي، وتنحصر في العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

انعكاسات تسرب الفتيات التربوى

من المعلوم أن ظاهرة تسرب الفتيات من التعليم تتواجد فى كافة بلدان العالم على حد سواء، ومهما كان المجتمع على درجة عالية من التقدم الحضاري والتكنولوجي، لايمكن أن يخلو منها، إلا أنها تتفاوت في درجه حدتها وتفاقمها من مجتمع لآخر، ومن مرحلة لأخرى، وأن هذا التسرب له انعكاساته السلبية على جميع مناحى الحياة، فهو يزيد من حجم الأمية والبطالة ويضعف البنية الاقتصادية الإنتاجية للمجتمع والفرد، ويزيد من الاتكالية والاعتماد على الغير في توفير الاحتياجات، ويزيد من حجم المشكلات الاجتماعية من انحراف الأحداث والجنوح كالسرقة والاعتداء على الآخرين وممتلكاتهم مما يضعف خارطة المجتمع ويفسدها.

ولقد أثار تفشي هذه الظاهرة عند الفتيات قلق المربين والمسؤولين عن التعليم؛ لأن تسربهن يؤدي إلى زيادة تكلفة التعليم، وانتشار الجهل والفقر بينهن وغيرها مما يترك أثره على أداء الفتيات الاجتماعى والتربوى والذى يمكن حصر أبعاده فى الإنعكاسات التالية:

(1) المساعدة فى انتشار ظاهرة أطفال الشوارع من البنات الناتجة عن سوء الظروف الأسرية أو النفسية أو التعليمية، فينظر إلى تسرب الفتيات من التعليم على أنه رافد من روافد ظاهرة أطفال الشوارع التى تؤرق المجتمع، والتى تساعد فى استغلالهن استغلالاً يضر أكثر مما ينفع، بل وينتج أطفالاً يضيقون بالمجتمع، ويعانون الحرمان من التعليم ومن النمو الجسدى الطبيعى، ونقص التوازن النفسى والعقلى، حتى يصبحوا عبئاً ثقيلاً على المجتمع يُعاقب بانحرافاتهم النفسية والسلوكية. وهو ما اتضح جليا فى السنوات الثلاث الماضية التى مرت بها مصر بعد ثورة يناير 2011، فقد تصدر هؤلاء المشهد السياسى، وكانوا وقوداً لأعمال العنف والشغب. (حمود، 2006)

(2) المساهمة فى زيادة عمالة الأطفال الإناث كنتيجة لتسربهن من التعليم، والتى تتنامى فى المجتمع بشكل ملحوظ، خاصة فى الأعمال الهامشية مثل العمل فى الشوارع، والعمل فى المنازل وغيرها من الأعمال التى لا تتناسب مع طبيعتها. فقد أوضحت دراسة قام بها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى مصر بالتعاون مع اليونيسيف أن سن بداية عمل هؤلاء الأطفال من (10–12) سنة وذلك نتيجة الفشل والتسرب من التعليم و ذلك بنسبة (50%) من نسبة عمالة عمالة الأطفال داخل المجتمع التى تقدر بنحو مليونى طفل، نصفهم تقريبا من الإناث، وذلك بعيدا عن حماية القانون الذى يرفض عمالة الأطفال، مما يمثل انتقاصامن حقوق الفتاة حتى في ظروف العمل المبكر الخارج عن إرادتها. (المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية واليونيسيف، 2010)

(3) زيادة الجنوح بين البنات الحدث، والحدث كلمة تشير إلى صغيرات السن التى لم تصل إلى سن الرشد، ولم تتم نضجها الاجتماعي، ولم تتكامل لديها عناصر النمو النفسي الصحيح. والجنوح يعنى الآثم. وجنوح الأحداث اصطلاح نفسي اجتماعي يدل على سلوك منحرف يعتبره القانون مخالفة أو جنحة أو جناية لكل درجاتها وعقوباتها من ناحية، ومخالفة للعرف والتقاليد والآداب من ناحية ثانية، وكل ذلك نتيجة تسرب الفتيات من التعليم، وإذا لم تتكاتف مختلف مؤسسات الدولة لمواجهتها، فسيشكلون مجتمعاً داخل المجتمع، وينفصلون عنه وهم بداخله، ويقيمون فيه دولتهم الخاصة التى سيصبح من الصعب السيطرة عليها، الأمر الذى سيؤدى إلى التفكك، وسيجعل منهم فريسة سهلة للانحرافات الخلقية والاعتداءات بمختلف أشكالها. (سالم، 2010)

(4) زيادة العنوسة بين المتسربات لتصبح الشبح المخيف الذي يلاحق كثيراً من الفتيات المصريات اللاتي تعدين سن الزواج المتعارف عليه، وهى كل فتاة تجاوز عمرها العشرين سنة فى الريف، والثلاثين فى المدن، وما بعدها تطلق عليها صفة العانس. وقد أكدت الإحصاءات أن النسبة في تزايد مستمر، فهناك ما يقارب (13) مليون شاب وفتاة تجاوزت أعمارهم (35) عاماً لم يتزوجوا، منهم (2.5) مليون شاب، (10.5) مليون فتاة فوق سن الخامسة والثلاثين، وأن ما يزيد عن (55%) منهن لم تكملن التعليم، نظرا لوجود علاقة بين المستوي التعليمي للسيدات ونسبة اللاتي لم تسبق لهن الزواج منهن، إذ تبلغ نسبة الإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج في الفئة العمرية ثلاثين عاما فأعلي، أعلي قيمة لها بين الإناث الحاصلات علي تعليم جامعي. كما أن هذه النسب تختلف من محافظة لأخرى، فالمحافظات الحدودية تصل النسبة فيها (30%) نظرًا لعاداتها وتقاليدها، أما مجتمع الحضر فالنسبة فيه تصل (38%)، والوجه البحري تصل النسبة فيه إلى (27.8%)، والنسبة في الوجه القبلي هي الأقل حيث تصل إلى (25%) وإن كان معدل العنوسة فى ارتفاع سنوى. (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، 2015).

(5) ارتفاع ظاهرة التسول بين النساء غير المتعلمات؛ إذ تشير الإحصاءات أن نسبة التسول لدى الإناث أكثر من الذكور تكاد تصل إلى (40,000) حالة، فقد قدر مصدر قضائي أن عدد حالات التسول التي تعرض على القضاء يومياً كمعدل وسطي خلال الشهرين الأخيرين نحو مائة حالة في مختلف المحافظات، كنتيجة لتسربهن من التعليم، أو لفقدان العديد منهن لمن يعيلهن في معيشتهن، والتى أصبحت تلاحظ فى مختلف المناطق واقفات وجاسات ومتحركات وكل منهن فى منطقة سيطرتها، وطبيعة من تحمله، والمظهر والأوراق التى تحملها.

(6) ارتفاع نسبة الأمية الأنثوية، فتبلغ نسبة الأمية بين السكان وفقا لتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان عن حالة المصريين 2014 أن نسبة الأمية بين السكان تبلغ الثلث، مما يضع مصر ضمن أعلي الدول من حيث الأمية، ويسوء الوضع بالنسبة للسيدات حيث تبلغ نسبة الأمية بين النساء حوالى (37%)، والرجل (22%)، وأن النسبة تزداد في المناطق الريفية، فيوجد ما يقرب من نصف الفتيات والسيدات فوق سن 15 سنة أميات، فوفقا لتقرير الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء عام 2016، يتضح أنه من بين كل ثلاثة أفراد من السكان فى الفئة العمرية 15 سنة فأكثر يوجد شخص أمى.

(7) ارتفاع نسب التحرش بين المتسربات، فوفقا لتقرير الأمم المتحدة عن وضع المرأة فى العالم لعام 2014، اتضح أن المرتبة الثانية كانت من نصيب مصر فى نسبة التحرش الجنسى على مستوى العالم بنسبة (64%) بعد أفغانستان، كما احتلت مصر المركز الثانى فى قائمة الاتجار بالنساء وفقًا لتقرير مركز القاهرة للتنمية وحقوق الإنسان، وبيان الأمم المتحدة الذى أكد على تصدر مصر مرتبة متقدمة من الإتجار بالنساء بأشكال مختلفة أبرزها زواج القاصرات. و كشفه تقرير المؤسسة المصرية للنهوض بالطفولة، الذي رصد وقوع (389) حالة انتهاك للأطفال في مصر فى 2015. وبلغت نسبة الإناث من تلك الانتهاكات (26%).(حمود، 2006)

(8) ارتفاع البطالة بين الإناث المتسربات، حيث يصل معدل البطالة بين النساء أربعة أمثال معدلها بين الرجال، فبين كل أربعة عاطلين ثلاث نساء عاطلات، وهي نسبة كبيرة يبلغ معدلها (22.6%). وتأتي نسبة البطالة مناقضة لنسبة إعالة المرأة، حيث تعول حوالي ربع المجتمع، ومايقرب من (47%) منهن تعملن في القطاع غير الرسمي، أي لا يوجد لديهن دخل ثابت أو تأمين صحي أو اجتماعي، فتلجأ إلى العمل غير مدفوع الأجر (الاقتصاد الهامشي) ف (42%) من ثروة الريف هى تنتجها ولا تتقاضي عنها أجراً، مثل مساعدة زوجها في الحقل، وتربية الحيوانات وبيعها في الأسواق، وذلك للمساعدة في احتياجات الأسرة. وكشف الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء أن المؤشرات الإحصائية الخاصة بأوضاع وظروف العمل والعمال من واقع نتائج بحث القوى العاملة لعام 2015 أن حجم قوة العمل من الذكور (21.7) مليون فرد عام 2015، وبلغ قوة العمل من الإناث (6.7%) مليون فرد عام 2015 ، وهو ما يؤكد أن مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى مازالت منخفضة حيث بلغت (22.5%) مقابل (70.5%) للذكور. (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2015)

(9) زيادة حالات الإدمان بين الإناث، فقد أظهرت نتائج مسح أجري من قبل المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان في مصر (NCFTA)، وصندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى التابع لوزارة التضامن الاجتماعي،أن نسبة (9%) من سكان مصر هم من مدمني المخدرات. أي نحو تسعة ملايين شخص، منها (72%) ذكور، (28%) إناث. وأن نسبة الذكور إلى الإناث بالنسبة لإدمان المخدرات كانت حوالي (5 : 1) لصالح الرجال، وأن الفجوة قد ضاقت لتصبح حوالي (3 : 1). وإن معظم النساء يحصلن على المخدرات من خلال أزواجهن وأصدقائهن الذكور وصديقاتهن من الإناث، وهن تعملن فى الخفاء حفاظا على سمعة العائلة؛ حيث إن وجود متعاط للمخدرات بين أحد الأقارب يمكن أن يسيء إلى سمعة الأسرة بأكملها، وتتفاقم المشكلة إذا كان المدمن من الإناث، فإذا كانت الأسرة لديها مدمنة أنثى،

ففى الغالب لا تعترف بذلك ولا تسعى لطلب المساعدة، كما إنها لن تكون قادرة على الزواج، وستسبب مشكلات جمة، فيكون الدافع في كثير من الأحيان إخفاء المشكلة، بدلًا من مواجهتها.

(10) زيادة حالات الطلاق ، ففي آخر بيانات عن حالات الطلاق، ظهر أن حوالي (17%) منها تمت بين زوجين مدة الحياة الزواجية بينهما أقل من سنة، وأن حوالي (16%) بين زوجين مدة الحياة الزوجية بينهما عشر سنوات أو أكثر. وأن حوالي (20,000) حالة طلاق حدثت لسيدات أعمارهن أقل من 25 سنة بنسبة (5,30%) من إجمالي حالات الطلاق، وحوالي ثلثي هذه الحالات لم يمر ثلاث سنوات علي زواجهن، وهو ما يشير إلى خطورة الزواج المبكر الذي يتبعه حدوث طلاق بنسب عالية. وأن حوالى (26%) من إجمالي حالات الطلاق لديهم أبناء، وهو ما يساعد فى ظهور بعض الظواهر السلبية في المجتمع، ومن بينها أطفال الشوارع، خاصة أن أبناء المطلقين والمطلقات يبلغون من العمر أقل من تسع عشرة سنة. وأكدت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2015أن هناك حالة طلاق كل أربع دقائق، وأن نسبة الطلاق ترتفع بين الزوجين غير المتعلمين وتقل بين المتعلمين، كما تقل في القرى والريف وتزيد في الحضر والمدن، وأن نسبة الطلاق قد ارتفعت بين الذكور ذوي المستوى التعليمي المتدني، حيث بلغت (40%) بينما ارتفعت نسب حالات الطلاق بين الإناث اللاتي لم يحصلن على أي قدر من التعليم بنسبة (34%) وتقل وتتلاشى نسبة حالات الطلاق لكل من الذكور والإناث الحاصلين على مؤهل فوق الجامعي وهي الماجستير والدكتوراه. (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2016). ويشير تقرير مركز معلومات مجلس الوزراء أن مصر احتلت المرتبة الأولى عالميا، بعد أن ارتفعت نسب الطلاق من (7%) إلى (40%) خلال الخمسين عاما الأخيرة، ووصل عدد المطلقات إلى ثلاثة ملايين. (مركز معلومات مجلس الوزراء، 2016). ويشير تقرير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إن نسبة المطلقات والأرامل من المرأة المعيلة (86%) حضر،

(69.4%) ريف . ونتيجة لذلك بلغت نسبة المرأة المعيلة فى مصر (16%) (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2015)

ومع كل هذه الانعكاسات فإنه سيبقى لتراجع دور المتسربة فى الأداء التربوى والتعليمى العلامة الكبرى فى هذه الانعكاسات، فالأساليب غير السوية والخاطئة في تربية الأبناء تكون نتيجة للجهل الذى عليه الوالدان في تلك الطرق، وفاقد الشيء لايعطيه، والأمهات اللاتى لم تتسلحن بالمهارات التربوية ليس بوسعهن أن يربوا أبناءهن أو تسقينهم عصير خبراتهن، فهن تربين، كما تربين، وتكررن مع أبنائهن نفس الأخطاء التي كانت أمهاتهن تقترفنها معهن، وتتعاملن مع التربية كإرث لا كمسؤولية ودور يجب أن تتهيأن له.

فبالرغم من عظم مسؤولية تربية الأولاد إلا أن كثير من الأمهات قد فرطن بها، واستهن بأمرها، ولم ترعها حق رعايتها، فأضعن أولادهن، وأهملن تربيتهن، حين لم تسألن عنهم، ولا توجههن. فقصور تعليم المرأة تتجلى أول آثاره الممتدة عبر حلقات متسلسلة على الجيل الثاني، وربما على الجيل الذي يليه، من حيث التمكين للدخول بكفاءة في ميدان الأعمال الإنتاجية غير المباشرة في المنزل، عند قيامها بتنشئة أطفالها، وترسيخ مكارم الأخلاق والقيم في نفوسهم، وتنمية الشعور بالمسؤولية داخلهم، وعند السهر على راحة أفراد أسرتها بشكل يزيد من نشاطهم وإنتاجيتهم، وعند إدارتها لشؤون المنزل من حيث نمط الإستهلاك العائلي (ترشيد الاستهلاك) ونمط الإنفاق في ميزانية الأسرة.

وقد ظهر تراجع الأداء التربوى والتعليمى فى مجموعة من الأخطاء تقع فيها كثير من النساء غير المتعلمات، ومنها المخالفات الأخلاقية الناتجة عن الجهل، ومنها ما يتعلق بدورها الأساسى كزوجة ومربية داخل البيت الذى هى راعية فيه ومسؤولة عن رعيتها، وخاصة الأخطاء المنزلية، حيث يعد المطبخ أكثر الأماكن في المنزل استخداما وأكثرها أيضا حاجة للعناية، ومن المطبخ تنكشف شخصية ربة المنزل واهتماماتها، وتواجه المرأة المزيد من المشكلات المتكررة في مطبخها لكنها لا تدرك أن طريقتها في التعامل مع المطبخ هي السبب في ذلك،

فإهمالها يؤدي إلى تكون الحشرات من الصراصير والنمل، وترسب الدهون والأوساخ، وتشوه الأجهزة الكهربائية وغيرها من مشكلات.

ومنها أيضا نقص في التوافق الاجتماعي، فقد أصبح سوء التوافق الاجتماعي عنصراً أساسيا يعني أن أولياء الأمور مسؤولون مسؤولية كاملة عن هذا السوء، بارتكاب السلوك غير المقبول أجتماعيا، بما يشمل عليه من العادات والتقاليد والأديان، وسوء التوافق هو ضيق ذاتي أو اضطراب انفعالي يعكس نقص قدرة الإنسان على إقامة علاقات انسجام بينه وبين ذاته، وبينه وبين أفراد المجتمع، حيث إن التوافق هدف اجتماعي يبحث عنه كل شخص، كبيرا كان أم صغيرا، فإذا لم يجده في الأسرة بحث عنه خارجها، فهو العملية الديناميكية المستمرة التي يهدف بها الفرد إلى أن يغير من سلوكهِ ليحدث علاقة أكثر توافقاً بينهُ وبين نفسهِ من جهة وبينهُ وبين البيئة من جهة أخرى. (حمود، 2006)

ومنها التقصير في تربية الأبناء والذي يظهر في:

1- تنشئة الأولاد على الجبن والخوف والهلع والفزع؛ بالأستاذ، أو بالمدرسة، أو بالطبيب؛ فينشأ الولد جبانا رعديدا، يفرق من ظله، ويخاف مما لا يخاف منه.

2- تربيتهم على التهور، وسلاطة اللسان، والتطاول على الآخرين، وتسمية ذلك شجاعة.

3- تربيتهم على الميوعة والفوضى، وتعويدهم على الترف والنعيم والبذخ، فينشأ مترفاً منعماً، همه خاصة نفسه فحسب، فلا يهتم بالآخرين.

4- بسط اليد للأولاد وإعطاؤهم كل ما يريدون، مما يجعلهم لا يأبهون بقيمة المال، ولا يحسنون تصريفه، وخاصة إذا بكوا بحضرة الوالد، فينصاع الوالدان للأمر، وينفذان الطلب؛ شفقة عليه أو رغبة في إسكاته والتخلص من بكائه.

5- الشدة والقسوة عليهم أكثر من اللازم، بضربهم ضربا مبرحا إذا أخطؤوا، أو بكثرة تقريعهم وتأنيبهم عند كل صغيرة وكبيرة، أو غير ذلك بما يجعلهم يبحثون عن ذلك خارج المنزل عند من يشعرهم بذلك.

6- شدة التقتير عليهم يشعرهم بالنقص، ويحسون بالحاجة، وربما قادهم إلى البحث عنه بطريقة أو بأخرى، إما بالسرقة، أو بسؤال الناس، أو بالإرتماء في أحضان رفقة السوء وأهل الإجرام.

7- الاهتمام بالمظاهر فحسب؛ بالكسوة الفخمة، والدراسة المتفوقة، والظهور أمام الناس بالمظهر الحسن.

8- التفريق بين الأولاد في العطايا والهدايا والهبات، أو في الملاطفة والمزاح، مما يوغر صدور بعضهم على بعض، ويتسبب في شيوع البغضاء بينهم، ويبعث على نفورهم وتنافرهم.

9- الدعاء على الأولاد، وربما وافق ساعة إجابة، فتقع الدعوة موقعها، فيندمان ولات ساعة مندم. لهذا قال- عليه الصلاة والسلام "لا تدعوا على أنفسكم، ولا تدعوا على أولادكم، ولا تدعوا على أموالكم، لا توافقوا من الله ساعة تسأل فيها عطاء فيستجيب لكم".

10- إهمال الهاتف وترك مراقبته في المنزل بعد أن كثر إساءة استخدامه فأصبح معول هدم وخراب، والغفلة عما يقرؤونه على النت وغيره.

11- قلة التعاون مع مدارس الأولاد أو انعدامه بالكلية، بل ربما لا يعلم أين يدرسون.

مالعمل إذن؟

لاشك أن أهم مرتكز أساسي لبناء وتطور ثقافة المرأة ومعالجة تسربها من التعليم، وزيادة وعيها للنهوض بالمجتمع، هو توفر الأمن والاستقرار السياسي للمجتمع، وبدون ذلك لايمكن النهوض بواقعها والحد من تسربها والارتقاء بمستواها الثقافي والاجتماعي، وبالتالي لا يمكن بناء مجتمع مزدهر، فالبناء الحضاري لأي مجتمع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور ثقافة ووعي

المرأة ومساهمتها الفعالة فى هذا البناء ليكون مجتمعاً مدنياً وأصيلا، ولا يمكن لأي مجتمع ان يبني حضارة دون ان تساهم فيه المرأة مساهمة فعالة.

وهذه المساهمة لن تكون والمرأة غير واعية بالتحديات والمخاطر التى تحول بينها وبين القيام بدورها، فالمجتمع يعانى فى الفترة الحالية بعد الثورة اليناير 2011 من مشكلات اجتماعية واقتصادية تنعكس سلبا على الدور المأمول منها، فمشكلات الأمية والظلم والاستبداد وتراجع القيم تعصف بالمجتمع فتحيده عن القيام بدوره المأمول، وفى مقدمتها نقص وعيها بالدور المطلوب منها، والانبهار بالنظرة الغربية للمرأة، والتمسك بالتقاليد المنافية لعقيدتها.

وهذا الدور ومهما كان لون تعدده فإنه يلزم التنويه إلى أن قيام المرأة التى هى نصف المجتمع بأدوارها فى العمل وغيره، يجب ألا يثنيها عن أدوارها الأساسية الثلاثة (دور الزوجة – دور الأم – دور التربية)، فالمرأة الواعية بدورها الرسالي كقيم على البيت تدرك تماما أن ثغر البيت لا يمكن أن يسده الرجل، بل إنها هي المسؤولة الأولى عنه؛ فهي من خلاله تقوم برعاية أبنائها وزوجها، وبالتالي تساهم في بناء مجتمعها والحفاظ على استقراره وأمنه؛ وهي بالتزامها بنداء الفطرة تكون قد أمنت المرابطة على ثغر من الثغور الحساسة ألا وهو القيام بشؤون البيت وتربية الأبناء.

فالنظرة العادلة والمنصفة لوضع المرأة تؤكد أنها تقوم بأدوار عديدة، فهي الزوجة والشريك في تكوين واستمرار الأسرة، والأم المربية للناشئة والمعلمة الأولى للأبناء، وهي الممرضة المخلصة في الحالات الصحية، وهي التي ترعى ميزانية الأسرة، وتوفق بين الدخل والاحتياجات المنزلية، وهذه الأدوار كلها تمثل الإطار العام لحركة المرأة في المجتمع أيا كان وضعها ومكانتها، وهي تقوم بجميع هذه الأدوار المتعددة بالفطرة والاكتساب (أي التعلم) من الأمهات الأكبر سنا والأكثر خبرة، والقيم الاجتماعية المتعلقة بمكانتها في المجتمع.

ولذا وجب العمل على التخلص من كل ما يساعد على تسربها من التعليم من خلال صياغة مقترحات إجرائية تسهم في رسم سياسة ثابتة ومستقرة تحد من زيادة تسرب الفتيات من التعليم، ومنها ما يلي:

1- القيام بدراسات من حين لآخر لتوفير قاعدة معلومات إحصائية عن نسب وأسباب التسرب من التعليم.

2- إيجاد آلية للتعرف على الطلاب المعرضين لخطر التسرب ولتشجيعهم ورفع معنوياتهم، وبذل كل جهد لمساعدتهم بالبقاء في المدرسة وإتمام تعليمهم.

3- تشجيع الطلاب المتسربين للعودة إلى المدرسة وإيجاد حوافز للذين يعودون ويتمون دراساتهم، و منح فرصا إضافية، سواء عبر مدارس مسائية أو نهارية أو مدارس متنقلة وخاصة في المناطق النائية والقرى بالشكل الذى يعين الأطفال على عدم العودة إلى الأمية كاملة.

4- التأهيل المستمر للكادر التربوي وإعادة تأهيله على ضوء ما يستجد من معطيات في العلوم التربوية والنفسية، والتخلص من العناصر ذات الأداء الضعيف، والتي تكون في معظم الأحيان سبباً في التسرب لا في منعه.

5- استخدام الإعلام والصحافة اليومية الرسمية وغير الرسمية والمنظمات الاجتماعية المختلفة للتثقيف والتوعية بدور التعليم وخاصة الموجه منها إلى ذوي الأطفال والتركيز على ضرورة عودة أطفالهم إلى مقاعد الدراسة.

6- تفعيل دور الإخصائيين الاجتماعيين ومجلس الأمناء لإعادة التلاميذ المنقطعين إلى مقاعد الدراسة، والعمل على إيجاد حلول للأسباب التى دفعتهم للانقطاع، وإذا فشلت المحاولات يُرفع الأمر إلى وزارة التربية والتعليم.

7- نشر الوعي بأهمية أدوار المرأة العصرية للقرية، وفتح دورات تدريبية لتعليم النساء بعض المهن أو الحرف التي تتناسب مع احتياجات القرى، بالتعاون مع منظمات المرأة المتخصصة.

8- النهوض بالبنية التحتية للمناطق الريفية وتوجيه استثمارات القطاعين العام والخاص نحو مشاريع تنموية مولدة للدخل، وموفرة لفرص عمالة للراغبين بها من الجنسين، وزيادة اهتمام الدولة بتحسين مستوى الخدمات العامة في القرى.

9- زيادة الاهتمام بالمدارس الصديقة التى يقع فى صلب اهتمامها التصدي لمواجهة تسرب البنات من التعليم.

10- تفعيل دور الأسرة المصرية فى مواجهة تسرب الفتيات، بعد توعيتها ومعرفتها بأهمية التعليم وطرق التربية السليمة والعوامل النفسية، والعمل على تطوير العلاقة بينها والمدرسة، واستعمال جميع قنوات الإتصال من أجل توثيق العلاقة لتحقيق الأهداف المعنوية المنشودة.

11- القضاء على الأمية الأبجدية بين النساء وذلك بتعليمهن القراءة والكتابة والتي تعتبر الخطوة الأولى لرفع المستوى الثقافي للمرأة وزيادة وعيها لتكون فاعلة في بناء المجتمع وتطوره.

12- تهيئة المرأة علمياً ، وذلك عبر فك العزلة عن عوالم الجهل التي تعيش فيها المرأة، والمراهنة على إيجاد أفضل الصيغ الملائمة لتحقيق مستوى من التعلم، يربطها بتعاقد تواصلي إيجابي مع كافة شرائح المجتمع، فمتى تم ترشيد تعليم المرأة وحسن توجيهه كمجال استثماري، ومتى تم اعتباره النواة الصلبة للتنمية الشاملة داخل المجتمع، فإن ذلك يعد أهم مصنع لإنتاج وترسيخ ثقافة مجتمعية شاملة للتغيير تركز على تعليم المرأة.

13- وضع وتنفيذ خطة ثقافية تنموية، هدفها توضيح الفهم الديني الصحيح لدور المرأة المسلمة، وأهمية تعليمها ومشاركتها، وشرح وإثبات نتائج تعليمها وعملها على الأسرة والمجتمع، وذلك بالإستعانة برجال الدين فى تحقيق ذلك.

مراجع الدراسة

1- الأليسكو (2012) : حالة الأمية فى البلدان العربية بين منابع التوليد وطموحات المواجهة ، القاهرة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الإسكوا ESCWA (2014) : تقرير لجنة المرأة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة لغرب آسيا (يونيسكوا) ، على موقع : (http://www.escwa.un.org) بتاريخ 11نوفمبر.

2- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (2015) : مؤشرات تحليل السياسات التعليمية وتيسير المقارنات الدولية فى ضوء تصنيف ISCED (معهد اليونسكو الدولى للإحصاء) ، القاهرة، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

3- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (2016) : تقرير السكان المصرى لعام 2015، القاهرة ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

4- المجلس القومى للطفولة والأمومة (2012) : تشريعات الطفولة فى مصر وسد منابع الأمية، القاهرة ، المجلس القومى للطفولة والأمومة.

5- المجلس القومى للمرأة (2016) : تقرير مصر عن حالة المرأة المصرية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، جنيف ، هيئة الأمم المتحدة.

6- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية واليونيسيف (2010) : عمالة الأطفال وتأثيراتها على الانحرافات الاجتماعية، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

7- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (2013) : العنف بين الأزواج ، القاهرة، مركز البحوث الاجتماعية والجنائية.

8- المهدى، مجدى صلاح (2009) : مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته التربوية ، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر.

9- اليونسكو (2015) : التعليم العالى فى دول العالم – دراسات إحصائية، القاهرة، مركز مطبوعات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

10- براجيش بانث (2014) : "تنمية المهارات اللازمة للحصول على فرص عمل وتحقيق النمو " مجلة مستقبليات ، مركز مطبوعات اليونسكو بالقاهرة، العدد 170، المجلد 44، العدد 2، يونيو

11- جامعة الدول العربية (2013) : البيان الختامى لمؤتمر التنمية الإنسانية العربى، جامعة الدول العربية. 23-24 سبتمبر.

12- حمود، رفيقة سليم (2006) : المرأة المصرية – مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، القاهرة، دار الامين.

13- سالم، أحمد محمد (2010) : المرأة فى الفكر العربى الحديث – سلسة مكتبة الأسرة ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

14- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (2015) : حالة العنوسة فى المجتمع المصرى، القاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء.

15- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) (2016) : أوضاع تعليم البنات فى البلدان النامية ، القاهرة، مكتب اليونيسيف.

16- منظمة العمل المصرية (2015) : التقرير السنوى عن حالة العمل ، القاهرة، الاتحاد العام لعمال مصر، مايو.

17- منظمة المرأة العربية (2016) : أعمال مؤتمرات منظمة المرأة العربية من سنة 2003 – 2014، بيروت، منظمة المرأة العربية.